اليات دعم منظمة الامم المتحده لقضايا المراة السياسية في اليمن

فائزه عبدالله صالح الريمي

الملخص:

تهدف هذه الدراسة لمعرفه الدور الذي تقوم به منظمة الامم المتحده من خلال مكاتبها وبرامجها المختلفه في اليمن لدعم القضايا السياسية للمرأة اليمنية.

ولتحقيق هذا الهدف استخدمت الباحثه كلأ من المدخل القانوني ومدخل النظم في هذه الدراسة وتوصلت الى ان المنظمة من خلال الياتها المختلفة في اليمن قد عملت على إنشاء شراكة قوية مع الحكومة اليمنية لتعزيز دور المرأة السياسي ، كما تشجع المنظمة على معالجة قضايا المرأة عبر تمويل وتنفيذ العديد من المشاريع التنموية في مختلف المجالات مع التركيز على البناء المؤسسي وبناء القدرات للمرأة في اليمن لتتمكن من الدفاع عن قضاياها السياسية، كما تشجع على تعزيز المساواة بين الجنسين في البرامج والسياسات من اجل تمكين المرأة اليمنية من المساهمة في الحياة السياسية والوصول لمستويات صناعة القرار المختلفة والمساهمة في وضع السياسات العامة لبلدها .

ونتيجة لما سبق تبنت الحكومة اليمنية الاستراتيجيات الخاصة بالمرأة إضافة إلى الكثير من التدابير التشريعية والقانونية ، والسياسات والاستراتيجيات الوطنية الداعمة لقضايا المرأة اليمنية ، والعمل على تحقيق المساواة بين الجنسين من خلال تنفيذ برامج لرفع الوعي بالأدوار الاجتماعية بين النساء والرجال.

Abstract:

This study aims to identify the role of the United Nations to support the political issues of Yemeni women through its different offices and programs. To achieve this goal the researcher used both legal and systems entrances in this study and concluded that the organization through various its mechanisms in Yemen has worked to establish a strong partnershipwith the Yemenigovernment toenhance the role of women 's political role. the Organization also encourage to address the women's issues through the financing and implementation of many development projects in various fields, with a focus on institutional building and capacity building for women in Yemen to be able to defend political issues, as it promotes gender equality in programs and policies in order to enable Yemeni women to contribute to the political life and reach to different levels of decision-making and to contribute to the development of the policies of the country.As a resultofpreviously the Yemeni government adopted strategies for women in addition to many of the legislative and legal measures and, Policies and National strategies Supporting women's issues in Yemen, Andwork on achieving equality between genders thro ugh the implementation of Programs to raise the awareness in the social roles between women and men.

الجزء الاول : منهجيه الدراسة

المقدمه:

تعتبر اليمن من أقدم الدول التي انضمت إلى منظمة الأمم المتحدة وصادقت على مواثيقها الدولية وانعكس ذلك على الكثير من النصوص القانونية في التشريعات الوطنية أهمها البنود المتعلقة بالمرأة الأمر الذي دفع بمنظمة الأمم المتحدة عبر عدد من وكالاتها المتخصصة وبرامجها المتنوعة للعمل في اليمن بناء على الشراكة القائمة بين الحكومة اليمنية والمنظمة.

وتعد منظمة الأمم المتحدة في صدارة القائمة المناصرة لقضايا المرأة حيث تسعى لتعزيز المساواة بين الجنسين وإشراك وتمكين المرأة في الحياة العامة والسياسة وفي اتخاذ القرار للمساهمة في التنمية من خلال كياناتها المختلفة في اليمن والمتمثلة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP والصناديق المتخصصة كصندوق الأمم المتحدة للسكان UNFPA و ملتقى النساء والشباب التابع لمكتب مساعد الأمين العام للأمم المتحدة ومستشاره الخاص في اليمن.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في دراسة الآليات الأمُمية في سبيل دعم القضايا السياسية للمرأة اليمنية ، ومعرفة مدى جدوى هذا الدور ومدى تعاطي النظام السياسي اليمني تجاه الدعم المقدم من منظمة الأمم المتحدة.

تساؤلات الدراسة:

- ماهي القضايا السياسية الخاصة بالمرأة اليمنية والتي تهتم بها منظمة الأمم المتحدة؟
- ماهي الآليات التي تتبعها منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها لنجاح هذا الدور؟

- ما مدى استجابة النظام السياسي لتأثير منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها في اليمن؟

اهمية الدراسة:

١- **الاهميه العلمية :** ترجع اهميه الدراسة الى ندرة الدراسات التي تناولت اليات دعم منظمة الامم المتحدة لقضايا المرأة السياسية في اليمن.
٢- **الاهمية العملية** : تعمل منظمة الامم المتحدة في اليمن عبر عدداً من الاليات بهدف دعم المرأة في المجال السياسي وتعزيز نشاطها السياسي اسوة بالرجل وبالتالي ترجع اهميه هذه الدراسة لدراسة الكيفية التي تعمل بها مكاتب وبرامج المنظمة في اليمن لتحقيق اهدافها وكيفيه تعاطي النظام السياسي مع هذا الدور .

هدف الدراسة:

محاولة التعرف على الدور الذي تقوم به منظمة الأمم المتحدة نحو دعم القضايا السياسية للمرأة في اليمن مع تسليط الضوء على الآليات التي تستعين بها منظمة الأمم المتحدة لتحقيق دورها المنشود في دعم تلك القضايا .

الجزء الثاني : الاطار النظري للدراسة

المقدمة:

تتناول الباحثة الدور الذي تقوم به منظمة الامم المتحده عبر مكاتبها في اليمن ازاء القضايا السياسية للمرأة اليمنية عبر تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين يتناول أولهما اليات دعم المنظمة من خلال (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، صندوق الأمم المتحدة للسكان ، ملتقى النساء والشباب في اليمن) والأهداف التي يسعون لتحقيقها فيما يخص القضايا السياسية للمرأة اليمنية، كون هذه الآليات من

أهم الآليات الأممية التي تعمل في اليمن والمهتمة بشكل كبير بقضايا المرأة ، ، فيما يتناول المبحث الثاني تعاطي النظام السياسي اليمني تجاه الدعم المقدم من منظمة الأمم المتحدة، ويتمثل هذا الدعم في محورين أولهما محور التدابير التشريعية والقانونية، وثانيهما محور الخطط والسياسات والاستراتيجيات الوطنية.

المبحث الأول
اليآت دعم منظمة الأمم المتحدة لقضايا المرأة السياسية في اليمن

البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP

عمل UNDP على عدة مجالات منها دعم وتعزيز النظام الانتخابي ليصبح اليمن أكثر قدرة على إجراء انتخابات حرة ونزيهة وبما يحقق للمرأة قدراً مقارباً للرجل في المراكز الانتخابية، إذ لوحظ قصور مشاركة المرأة على اللجان الفرعية في المحافظات فهي لا تتواجد سواء على مستوى الإدارة العليا للجنة العليا للانتخابات أو اللجان الإشرافية، وعلى نفس الصعيد فلا تزال مشاركة النساء في السلطة المحلية ضئيلاً للغاية.

ونظراً لوجود مشاكل تتعلق بترشيح النساء من قبل الأحزاب السياسية فان فرص ظهور مرشحات منتخبات بالمجالس المحلية تكاد تدنوا كثيراً من العدم الأمر الذي جعل اللجنة العليا لانتخابات والاستفتاء تطلب رسمياً من أجهزة الأمم المتحدة دعمها على المدى الطويل وتقديم الدعم الفني للانتخابات عبر القيام بتنسيق الدعم المقدم للجنة العليا من الدول المانحة والمنظمات الدولية المهتمة بتمكين النساء من المشاركة في الحياة السياسية بشكل فعال، وتبعاً لذلك قام عدد من خبراء UNDP بالتوقيع على وثيقة برنامج الدعم الانتخابي للأمم المتحدة، وأُعتبر هذا المشروع من أهم الخطوات التي قام بها المجتمع الدولي لدعم جهود اليمن الهادفة إلى تعزيز وتقوية المؤسسات والممارسات الديمقراطية الانتخابية في الجمهورية اليمنية نظراً

للأهداف التي سعى لتحقيقها حيث كان الهدف الرئيسي لهذا المشروع تقديم مساعدة مميزه لدعم وتقوية قدرات السلطة الانتخابية لتمكينها من تقديم انتخابات حرة ونزيهة، وإعطاء المجال للمرأة اليمنية لممارسة حقها الدستوري في الترشيح والانتخاب وبالتالي حدد UNDP المجالات التي تتطلب منه الدعم في مجال الانتخابات وهي (تعديل الإطار القانوني ، الإدارة الانتخابية ،التوعية السياسية والديمقراطية) كما عمل UNDP بالشراكة مع اتحاد نساء اليمن بدعم مشروع تمكين المرأة سياسياً وتدريب وتأهيل النساء للانتخابات النيابية القادمة ، وتوعية النساء والأحزاب بأهمية مشاركة المرأة في الحياة الحزبية.

كما يعمل البرنامج على عدداً من المشاريع في إطار الخطة الخمسية الرابعة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والتخفيف من الفقر في اليمن (٢٠١١ – ٢٠١٥م) وإضافة فصل خاص مستقل بعنوان "تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين" في تلك الخطة بهدف إنهاء مشكلة الإقصاء والتمييز ضد المرأة ودعم حقوقها من خلال تحقيق الأهداف الخاصة بتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين المُدرجة في هذه الخطة، وتمكين المرأة في مواقع صنع القرار مع إنهاء التمييز القانوني ضدها وتعزيز الآليات الخاصة بذلك، ودعم اللجنة الوطنية للمرأة لمناصرة المرأة سياسياً عبر تعديل قانون الانتخابات وقانون الأحزاب السياسية من أجل تطبيق نظام الحصص لزيادة تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة وغير المنتخبة ، وتبني نظام يضمن ممارسة المرأة لكامل حقوقها في اتخاذ القرارات السياسية ، كما تهدف الخطة إلى تنفيذ الدراسات والأبحاث للتحقق من أسباب انخفاض مشاركة المرأة سياسياً وقله تواجدها في وظائف صنع القرار .

كما يقوم UNDP بتنفيذ المرحلة الثانية من المشروع خلال الفترة الانتقالية والعمل على تخصيص ٣٠% من برنامج الدعم الانتخابي ليُخصص لقطاع المرأة ودعمها انتخابياً ، إذ يشمل الجزء المخصص للمرأة تعزيز مشاركتها السياسية وتعزيز مشاركة المرشحات بالإضافة إلى دعم وتعزيز جهود مناصرة المرأة كمرشحة وناخبة، والعمل على مشروع مناصرة الحصص لتفعيل المشاركة

السياسية للمرأة بدعم من اليونيفيم والذي نفذته اللجنة الوطنية للمرأة في اليمن وهي إحدى الآليات الرسمية المؤسسية لدعم ومناصره المرأة، والعمل على تجديد هذا المشروع في يناير ٢٠١٢م .

كما يدعم UNDP كلاً من اللجنة الوطنية للمرأة ، وإدارة المرأة في اللجنة العليا للانتخابات لإجراء برامج ذات سياسية مع وسائل الإعلام ، وتوسيع وتفعيل الحوار مع جميع المؤسسات للمناقشة المستمرة، ومناصرة المرأة على كافة المستويات وإجراء برامج تعليم مدني مستهدف لرفع مستويات المعرفة حول حقوق المرأة وتحسين المواقف. وعلى تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين في اليمن من خلال إستراتيجية "التمكين والمساواة" الذي يركز على دعم القدرات الوطنية من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين في اليمن وتمكين المرأة في كافة المجالات، والعمل في إطار منظمة الأمم المتحدة لدعم العملية الانتقالية في اليمن٢٠١٢-٢٠١٤م مع التركيز على الوسائل القانونية لتعزيز حماية حقوق الفئات الضعيفة والنهوض بالمرأة.

صندوق الأمم المتحدة للسكان UNFPA

يعمل **UNFPA** على تعزيز المساواة بين الجنسين من منطلق أن المرأة تؤدي دوراً قوياً في التنمية المستدامة واستئصال الفقر، فعندما تتعلم المرأة وتتمتع بصحة جيدة، فأن ذلك يعود بالنفع على أسرتها ومجتمعها بينما التمييز والعنف القائمين على نوع الجنس يعود بالضرر عليها ويحرمها من القدرة على ممارسة حقوقها على الوجه الأكمل .

ويولي **UNFPA** المرأة اليمنية اهتماماً كبيراً في برامجه وأنشطته المختلفة عبر العمل في مجال تمكين المرأة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، الحقوق والحريات ، الصحة الإنجابية ، حماية المرأة من العنف بما في ذلك الزواج المبكر، بالإضافة إلى تقديم المأوى والخدمات للنساء لاسيما المعنفات(صحياً ونفسياً) ورفع الوعي المجتمعي في قضايا النساء، وحشد ومناصرة قضايا المرأة

فيما يخص التعديلات الدستورية والقانونية ذات الصلة بالمرأة وتحسين المعيشة، إضافة إلى بناء قدرات منظمات المجتمع المدني والحكومة للتركيز على أنشطة تمكين المرأة وتنفيذها.

ويشارك **UNFPA** بإعداد إطار دعم الأمم المتحدة للتنمية في اليمن ٢٠٠٧ – ٢٠١١م حيث يوفر هذا الإطار الاستجابة الجماعية من منظومة الأمم المتحدة للأولويات والاحتياجات الوطنية في إطار أهداف الألفية التنموية والتزامات وأهداف إعلان الألفية والمؤتمرات الدولية، وقد حدد الشركاء المتعاونين أربعة مجالات عريضة للنتائج تركز على (الحكم الرشيد- المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة - السكان والخدمات الاجتماعية الأساسية- النمو الاقتصادي الداعم للفقراء) ، ويترأس برنامج الأمم المتحدة الإنمائي النتيجة الأولى (الحكم الرشيد) بينما يترأس صندوق الأمم المتحدة للنشاطات السكانية النتيجة الثانية والرابعة(المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ، والنمو الاقتصادي الداعم للفقراء) بينما تترأس اليونيسيف مع صندوق الأمم المتحدة للنشاطات السكانية النتيجة الثالثة(السكان والخدمات الاجتماعية الأساسية).

وفي محور دعم الأمم المتحدة التنموي لقضية المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة كنتيجة محددة بالإضافة إلى أنها قضية مشتركة ينبغي دمجها في جميع النتائج كونها تحدي تنموي هام أمام اليمن فقد حققت الأمم المتحدة ممثلة بالصندوق السكاني بعض الإسهامات في تحقيق هذه النتيجة من خلال التعديلات ورفع التقارير المرتبطة باتفاقية مناهضة كافة أشكال التمييز ضد المرأة ، كما تم أيضاً دعم اللجنة الوطنية للمرأة لإعداد تقريرين وطنيين اثنين هما:

أ- التقرير الوطني السابع لاتفاقية مناهضة كافة أشكال التمييز ضد المرأة وبكين + ١٥

ب- التقرير السنوي الوطني حول وضع المرأة في اليمن.

ويعمل **UNFPA** بالشراكة مع اللجنة الوطنية للمرأة على دعم العديد من المنشورات والكتيبات التوعوية كحقوق المرأة اليمنية في التشريعات النافذة وتوزيعها على نطاق واسع في مختلف المحافظات لرفع وعي المرأة بحقوقها والتعرف على الجوانب التميزية في بعض النصوص لتكون مناصرة ومؤيدة في تعديلها بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية والدستور اليمني.

كما يعمل **UNFPA** مع عدد من الشركاء الوطنيين سواء جهات حكومية أو جهات غير حكومية بدراسة علمية منهجية عن العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي في المجتمع اليمني وتهدف هذه الدراسة إلى توفير قاعدة بيانات ميدانية حول العنف القائم على النوع الاجتماعي، وإصدار كتب تُدرس كمناهج من ضمن المناهج الجامعية في المراكز العلمية المختصة بهذا الجانب في الجامعات اليمنية[].

<u>ملتقى النساء والشباب التابع لمكتب مساعد الامين العام للأمم المتحدة جمال بنعمر ومستشاره الخاص في اليمن.</u>

عمل مكتب بنعمر من اجل حقوق النساء ودسترتها عبر ملتقى النساء والشباب ومن خلال دعم الأمم المتحدة لجهود تمكين المرأة اليمنية وتعزيز دورها في بناء اليمن ، كما عمل على دعم مطالب المرأة اليمنية بقوة لضمان دورها في اتفاق التسوية السياسية بناء على الآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية وترجم ذلك عبر مشاركتها بـ ٣٠ % في مؤتمر الحوار الوطني وترأسها لثلاثة فرق عمل في المؤتمر، كما عمل على هدف عام هو تضمين حقوق النساء في الدستور إلى جانب أهداف فرعيه تتمثل في:

١- زيادة الحشد لتأييد ومناصرة الوثيقة الدستورية للنساء.
٢- رفع الوعي بأهمية تمكين المرأة في السلطات الثلاث بنسبة لاتقل على ٣٠%.
٣- تأهيل وتدريب قيادات فرق العمل الميداني في التمكين السياسي واليات تطبيق اتفاقيات مكافحة جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

٤- المتابعة والرقابة من خلال الضغط على صانعي القرار من قبل المكونات النسائية وقاعدتها الشعبية لضمان دسترة حقوق النساء وتوحيد الرسائل والبيانات الموجه لصناع القرار.

وعمل الملتقى بالتزامن مع مخرجات المؤتمر على إصدار وثيقة باللغتين العربية والانجليزية تُلخص مطالب النساء من خلال مقررات مؤتمر الحوار الوطني بهدف تقديمها لأصحاب القرار في اليمن على أمل أن تكون مطالب النساء جزء لايتجزء من دستور اليمن الجديد والذي تضمن تعديلات جوهريه فيما يخص قضايا المرأة اليمنية في الحياة السياسية بحيث ينص الدستور القادم على ضرورة تفعيل جميع المكونات ومؤسسات الدولة في اليمن لمبدأ المساواة عبر سن تشريعات وإجراءات تتضمن اتخاذ خطوات فعلية لتحقيق تمثيل للنساء بما لايقل عن ٣٠% في الهياكل القيادية والهيئات المنتخبة والخدمة المدنية، وتعتبر هذه هي المرة الأولى في تاريخ اليمن الحديث التي شاركت فيها المرأة في صياغة الدستور، بفضل الجهود الوطنية والإرادة النسائية ودعم عده وكالات أُممية منها Undp، Unfpa ، وملتقى النساء والشباب الذي عمل على إصدار سلسلة من الكتيبات التي تناولت النصوص الواردة في الوثيقة الوطنية لمؤتمر الحوار الوطني الشامل بحسب الموضوعات والقضايا التي تم طرحها والعمل على ادراجها في الدستور، وشمل الكتاب النصوص التي تتعلق بتنمية المرأة وتمكينها في مختلف المجالات منها القضايا السياسية وصيانة الحقوق للإناث والذكور على نفس القاعدة من المساواة بما يحفظ للمرأة كرامتها ودورها في بناء اليمن الحديث عبر المشاركة السياسة الفاعلة وضمان ذلك بنصوص دستورية وقانونية .

كما دعم الملتقى مشروع (مبادرة الملكة أروى) التي سعى إلى زيادة مشاركة المرأة السياسية في اليمن وإلى زيادة التحالفات غير الحزبية بين النساء والشباب وتوسيع الفرص المتاحة لهم لتولي المناصب القيادية في الساحة العامة من خلال تعزيز القبول الاجتماعي والثقافي لهذه الفئات ودورها في المجتمع ، إلى جانب العمل على مشروع آخر هو مشروع الحماية القانونية والمناصر للنوع

الاجتماعي وتمكين المرأة وهدف المشروع على مدى سنتين إلى زيادة مشاركة المرأة في التصويت والترشيح في الانتخابات البرلمانية ٢٠١١م من خلال ثلاثة أهداف رئيسية أولها تفعيل مكانة المرأة اليمنية والشباب الإبداعية كعوامل اجتماعيه مبتكره للتغيير وتوسيع نطاق المشاركة السياسية في اليمن ومعالجة تدهور الوضع الاقتصادي والسياسي ويتمثل الهدف الثاني في تعزيز التحالفات غير الحزبية بين النساء والشباب التي تركز على المنظمات لغرض الحصول على مزيد من حلول فعالة وشاملة للتحديات التي تواجه اليمن. أما الهدف الثالث فهو توسيع نطاق الفرص المتاحة للنساء والشباب لتولي مناصب قيادية في الساحة العامة عبر تعزيز القبول الاجتماعي والثقافي لهذه القطاعات وأدوارها في المجتمع اليمني.

المبحث الثاني
تعاطي النظام السياسي اليمني تجاه الدعم المقدم من منظمة الأمم المتحدة لدعم القضايا السياسية للمرأ

أولاً : التدابر التشريعية والقانونية

في إطار الاستجابة لمطالب منظمة الأمم المتحدة وتفاعلاً للجهود المبذولة من الوكالات والبرامج الأممية في اليمن ، تابعت الحكومة اليمنية جهودها لإزالة التمييز ضد المرأة في مجال تحقيق المساواة في القوانين الوطنية واتخاذ عدة إجراءات للحد من التمييز ضد المرأة بإصلاح مجموعة من القوانين النافذة إما بإجراء تعديلات قانونية أو بإضافة نصوص قانونية تكفل حقوقاً للمرأة في المجالين العام الخاص.

ففي الوقت الذي نصت فيه المادة الأولى من اتفاقيه السيداو على تحديد مصطلح "التمييز ضد المرأة" بأنه أي تفرقة أو استبعاد أو تقييد يتم على أساس الجنس ويكون من آثاره توهين الاعتراف للمرأة بحقوقها، فأن اليمن على مستوى

التنفيذ قد تضمن دستورها مبادئ المساواة في الحقوق والواجبات بين المواطنين الرجال والنساء على حد سواء ، وكذلك تضمن كفالة الحقوق والحريات الأساسية وبناء علاقات متكافئة ومتوازنة بين جميع إفراد المجتمع دون تمييز حيث أوضحت المادة (٣١) من الدستور أن النساء شقائق الرجال ولهن من الحقوق وعليهن من الواجبات ما تكفله وتوجبه الشريعة وينص عليه القانون ، ونصت المادة الثانية من نفس الاتفاقية على أن تنتهج الدول بكل الوسائل المناسبة ودون إبطاء سياسة تستهدف القضاء على التمييز ضد المرأة وتحقيقاً لذلك تتعهد بالقيام بإدماج مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في دساتيرها الوطنية إذا لم يكن هذا المبدأ قد أُدمج فيها حتى الآن واتخاذ المناسب من التدابير تشريعية وغير تشريعية لحظر كل تمييز ضد المرأة.

وجاء قانون الانتخابات والاستفتاء وتعديلاته في مادته السابعة لينظم حق المرأة الدستوري في المشاركة في الانتخابات مرشحة وناخبة مثلها في ذلك مثل الرجل، كما أعطاها القانون حق ترشيح نفسها إلى رئاسة الجمهورية كما نصت المادة رقم (٧٠) ، وكذلك الحال فيما يخص الأحزاب السياسية ، فالدستور اليمني منح المرأة الحق في تكوين الأحزاب السياسية وذلك في مادته الخامسة "لليمنيين حق تكوين الأحزاب والتنظيمات السياسية ولهم حق الانتماء الطوعي لأي حزب أو تنظيم سياسي طبقا للشرعية الدستورية وأحكام هذا القانون".

كما عملت الحكومة اليمنية منذ ٢٠١١م على إزاله التمييز ضد المرأة عبر تطبيق إجراءات خاصة مؤقتة بما في ذلك تطبيق نظام الحصص لزيادة تمثيل المرأة في مواقع صنع القرار في كافة المجالات .

وكان لمؤتمر الحوار الوطني الشامل والذي كانت الأمم المتحدة احدى المنظمات الداعمة بشكل متكرر لإنجاحه ، أثراً بارزاً في الانتصاف للمرأة اليمنية، حيث تمثلت إحدى مخرجات هذا المؤتمر في إعادة صياغة الدستور المتضمن لتعديلات جوهريه تخص قضايا المرأة اليمنية في الحياة السياسية منها تجريم العنف ضد المرأة ، ومنع وتجريم كافة صور وأشكال التمييز ضد المرأة،

كما تحقق للمرأة اليمنية عن طريق مؤتمر الحوار الوطني عدد من المكاسب والتي جاهدت للمطالبة بها خلال عقوداً طويلة من الزمان عبر الهيئات والمنظمات والاتحادات النسوية والحقوقية المختلفة منها:

١- المشاركة السياسية للمرأة ، حيث تلتزم الدولة بتمثيل المرأة بما يمكنها من المشاركة الفاعلة في الهيئات وسلطات الدولة والمجالس المنتخبة والمعينة بما لا يقل عن ٣٠%. كما تلتزم المكونات السياسية بترتيب قوائمها الانتخابية بما يضمن وصول ٣٠% على الأقل من النساء للمجالس الانتخابية، ويكون ترتيب المرشحين والمرشحات في القوائم الانتخابية امرأة واحدة على الأقل من كل ثلاثة مرشحين، ولا تقبل قوائم المكونات السياسية المخالفة لهذا القانون

٢- المواطنة المتساوية والمساواة وعدم التمييز ، وأن تكفل الدولة للمرأة كافة الحقوق المدنية والسياسية وتلتزم بتمكينها من ممارسة كافة حقوق المواطنة المتساوية.

٣- تلتزم الدولة بكافة أحكام الاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان والمصدق عليها من قبل الدولة وفقاً للدستور.

ثانياً : السياسات والاستراتيجيات الوطنية المعنية بقضايا المرأة

أنشئت الحكومة اليمنية بناء على التوصيات الدولية عدداً من المؤسسات المعنية بقضايا المرأة وأسست عدد من الإدارات التي تعني بقضايا المرأة في أغلب الوزارات الحكومية منها اللجنة الوطنية للمرأة ١٩٩٤م ، الإدارة العامة لتنمية المرأة العاملة ١٩٩٧م ، وحدة النوع الاجتماعي لتخطيط المشاريع ١٩٩٨م ،إنشاء المجلس الأعلى للمرأة ٢٠٠٣م ، تأسيس إدارات تعني بقضايا المرأة في أغلب الوزارات الحكومية ، إعداد مشروع قانون إنشاء الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان ٢٠١٣م ،العمل على إنشاء الهيئة الوطنية للمرأة بناء على قرارات مؤتمر الحوار الوطني ٢٠١٤م حيث تختص هذه الهيئة برسم السياسة العامة في

مجال تنمية وتطوير شؤون المرأة في المؤسسات الدستورية والقانونية ومتابعة تنفيذها لدى الجهات المختصة ، كما تعمل على تقديم الاقتراحات بتعديل التشريعات المتعلقة بالمرأة وإبداء الرأي بمشروعات القوانين اللازمة للنهوض بأوضاع المرأة ، إلى جانب متابعة تطبيق القوانين واللوائح والقرارات والاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالمرأة المصادق عليها ، والعمل على ضمان تمثيل المرأة اليمنية في كل اللجان والمحافل الدولية المعنية في شؤون المرأة ، وأن تضمن التمثيل العادل للشابات وفق المعايير والكفاءة ، وتشرف الهيئة الوطنية للمرأة على وضع مشروع خطة وطنية للنهوض بالمرأة وحل المشكلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية التي تواجهها.

كما عملت الحكومة اليمنية لسنوات طويلة على عدد من الخطط والاستراتيجيات الوطنية الهادفة لدعم قضايا النساء وعلى وجه الخصوص قضاياهن السياسية من أهمها:

١- الخطة الخمسيـــة ٢٠٠١ – ٢٠٠٥م
٢- الإستراتيجية الوطنية للمرأة اليمنية ٢٠٠٣- ٢٠٠٥م
٣- تحديث الإستراتيجية الوطنية لتنمية المرأة المرحلة الثانية ٢٠٠٦ – ٢٠١٥م
٤- الخطة الوطنية للتنمية والتخفيف من الفقر ٢٠٠٦-٢٠١٠م
٥- الخطة الوطنية لتنفيذ توصيات اللجنة الدولية لاتفاقية السيداو(٢٠٠٨-٢٠١١م)
٦- الخطة الخمسية الرابعة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والتخفيف من الفقر ٢٠١١– ٢٠١٥م
٧- إستراتيجية المشاركة السياسية للمرأة والنهوض بالحركة النسوية اليمنية وتعليم الفتاة
٨- إستراتيجية تنمية المرأة العاملة ٢٠٠٣-٢٠١١م
٩- الرؤية الإستراتيجية لليمن ٢٠٠٠- ٢٠٢٥م

النتائج والتوصيات :

اولا : النتائج

تسعى منظمة الأمم المتحدة لتعزيز المساواة بين الجنسين في اليمن وإشراك وتمكين المرأة في الحياة العامة والسياسة واتخاذ القرار للمساهمة في التنمية من خلال كياناتها المختلفة ، وإنشاء شراكة قوية مع الحكومة اليمنية ممثلة في الوزارات وشركاء التنمية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص وتساعد في الحصول على المساعدات واستخدامها بفعالية، كما تشجع المنظمة على تطوير المرأة ومعالجة قضاياها عبر تمويل وتنفيذ العديد من المشاريع التنموية في مختلف المجالات مع التركيز على البناء المؤسسي وبناء القدرات من خلال التدريب والتأهيل والدعم المباشر والغير مباشر للمرأة في اليمن لتتمكن من الدفاع عن قضاياها السياسية، كما تشجع على تعزيز المساواة بين الجنسين في البرامج والسياسات من اجل تمكين المرأة اليمنية من المساهمة في الحياة السياسية والوصول لمستويات صناعة القرار المختلفة والمساهمة في وضع السياسات العامة لبلدها .

ونتيجة لما سبق تبنت الحكومة اليمنية السياسات والاستراتيجيات الوطنية الخاصة بالمرأة إضافة إلى الكثير من التدابير التشريعية والقانونية الداعمة لقضايا المرأة اليمنية باعتبار ذلك من ضمن الالتزامات الرئيسية الواجب على الدولة الإيفاء بها، والعمل على تحقيق المساواة بين الجنسين من خلال تنفيذ برامج لرفع الوعي بالأدوار الاجتماعية بين النساء والرجال والتعريف باتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة ، والعمل على زيادة تمثيل المرأة في العملية السياسية والحياة العامة .

ثانياً : التوصيات

- العمل على أن يضم الدستور الجديد مادة تضمن بشكل واضح وصريح المساواة الكاملة للنساء بالرجال من شأن هذه المادة أن تعكس التزامات اليمن كدولة طرف في مواثيق حقوق الإنسان الدولية وتكون متسقة معها.
- إعداد خطط وبرامج عمل لتفعيل الدور السياسي للمرأة.
- الإسراع من إنشاء وزارة تهتم بشؤون المرأة وقضاياها.
- تخصيص نسبه معينه من مجموع الوظائف القيادية في أجهزة الدولة للمرأة.
- العمل على إزالة الفوارق ومساواة المرأة بالرجل في الوحدات الإدارية من حيث الترقية وفرص التدريب والتأهيل ومن حيث مشاركتها في الأنشطة الوزارية والحكومية
- توعيه النساء بضرورة التمتع بحق المواطنة وتدعيم اهتماماتهن بالمجال العام.
- توعية الرجل بأهمية مشاركة المرأة في الحياة السياسية وتقبلها كشريك، وإحداث تنشئة سياسية نحو مشاركة المرأة ، وتغيير المعتقدات والمشاعر نحو الحياة السياسية.

قائمة المراجع:-

- الجمهورية اليمنية ، تقرير: دراسة بدائل السياسات لنظام السلطة المحلية في اليمن ١٥يوليو٢٠٠٥م، مشروع دعم اللامركزية والتنمية المحلية ، الإدارة المحلية .
- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، وثيقة تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين، خطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية الرابعة لخفض الفقر (٢٠١١ – ٢٠١٥م) في اليمن.
- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، وثيقة مشروع المرحلة الثانية من الدعم الانتخابي خلال الفترة الانتقالية مع الحكومة اليمنية صنعاء - اليمن ، ٦ ابريل ٢٠١٤م.
- اللجنة الوطنية للمرأة ، تقرير المرحلة الأولى لمشروع نظام مناصرة الحصص لتفعيل المشاركة السياسية للمرأة بدعم من منظمة اليونيفيم(سابقاً) ، صنعاء ، ٢٠١١م.
- الجمهورية اليمنية ، مشروع الدعم الانتخابي المشترك للمفوضية الأوروبية – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اليمن، ٢٠٠٧ م - ٢٠١٠م ، صنعاء.
- الأمم المتحدة ، إطار دعم الأمم المتحدة للتنمية في اليمن ٢٠٠٧ – ٢٠١١م.
- ملتقى النساء والشباب ، خطة دستره حقوق النساء ، صنعاء ، ٢٠١١م.
- ملتقى النساء والشباب، وثيقة مطالب النساء من خلال مقررات مؤتمر الحوار الوطني ، صنعاء ، ط١، ٢٠١٤م.
- ستيفن دي تانسي ، ترجمة رشا جمال ، علم السياسة الأسس ، الشبكة الدولية للأبحاث والنشر، بيروت، ط٢ ، ٢٠١٣م
- الجمهورية اليمنية، حقوق المرأة الإنسانية في ضوء الاتفاقيات الدولية للقضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة (السيداو)، صنعاء ،اللجنة الوطنية للمرأة، ط٢، ٢٠١١م.
- قانون الانتخابات العامة والاستفتاء لسنة ٢٠٠١م
- قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية لسنه ١٩٩١م.
- حميد محمد اللهبي ، الإطار الدستوري لحقوق وحريات الإنسان: الشعب يكتب دستوره ، صنعاء ،٢٠١٤م.

- آندريا أكوفا، تقرير عن الانتخابات النيابية اليمنية لعام ١٩٩٧م، صنعاء، الثوابت ، ع(١٣) ، سبتمبر ١٩٩٨.
- مارينا هايس، نعم حواء تستطيع، ترجمة: رانيا محمد خليف ، القاهرة ، مجوعة النيل العربية، ط١ ، ٢٠١٥م، ص١٨٨.
- لجمهورية اليمنية ، حقوق المرأة في الوثيقة الوطنية لمخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل ٢٠١٤م، وزارة حقوق الإنسان، مشروع دعم مخرجات الحوار الوطني الشامل ، بدعم من البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة .

- Support to the Supreme Commission for elections and Referendum, Yem/02/002
- United Nation population fund , sana,a university and aden university Gender-Based viol ence in yemen society : aquantitative and qualitative study, yemen, 2010
- the National Report of Implementation Status the Beijing Declaration and platform for Action +20 Op. Cit
- Almond, Gabriel and james Coleman (eds.). The Politics of DeveloPing Areas, Princeton , NJ: Princeton University Press , 1960,
- Lain Mclean, oxford: Consise dictionary of politics ,oxford, oxfor University press,1996
- Republic of Yemen, National Report on Women,s Status in Yemen (Beijing +10), Women National Committee, Sana'a ,2004
- Nadia al-Sakkaf , Yemen's Women and the Quest for Change : Political Participation after the Arab Revolution, Sana'a ,October 2012

- الجمهورية اليمنية ، خطابات رئيس الجمهورية السابق علي صالح في ٢٦سبتمبر٢٠٠٢م و٢١مايو٢٠٠٥م ، المركز الوطني للمعلومات : http://yemennic.info/sectors/politics/khtabatpres.php?phrase_id=1321073[١]
- الأمم المتحدة تدعم ترشيح اليمنيات بـ ٣٠% من ميزانية الانتخابات، صنعاء ٢٠٠٨م : http://www.amanjordan.org
- Joint United Nations Framework to Support the Transition in Yemen,2012-2014, Amulti-dimensional framework to support a peaceful and inclusive transition, 30 March 2012, in,http://www.ye.undp.org/content/dam/yemen/Leadership/Docs/Joint%20UN%20Framework%20Yemen.pdf